



2006

حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم

من «تقديم المدير العام»

هل يزال هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 2015 قابلاً للتحقيق؟ إن الإجابة هي «نعم» وبصوت عال، طالما كان هناك عمل متضافر وملمس وسريع تنفيذا لخطه عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية. واليوم، نحن على ثقة بأنه يمكننا الفوز في السباق ضد الجوع، بشرط توافر الموارد الضرورية، والإرادة السياسية، والسياسات الصحيحة. إننا نتفق تماماً مع الغاية الرئيسية لفريق المهام ضد الجوع التابع لمشروع الأمم المتحدة للأغذية بأن ذلك هدف يمكن بلوغه.

وبالفعل، سيبقى هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية بعيد المنال، حتى ولو افترضنا أن الهدف الإنمائي للألفية سوف يتحقق عام 2015. وبغية بلوغ هذا الهدف في البلدان النامية، ينبغي خفض عدد ناقصي التغذية بحدود 31 مليون نسمة سنوياً بين 2001-2003 و2015.

القضاء على الجوع في العالم - حصاد عشر سنوات بعد مؤتمر القمة العالمي للأغذية

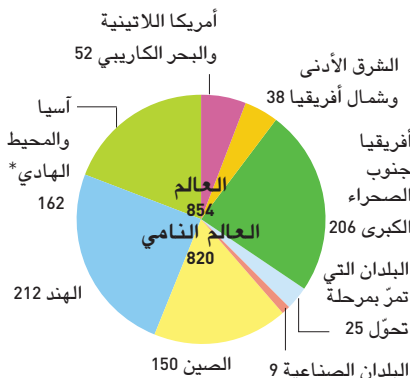
لم يحرز أيّ تحسن ملحوظ نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية على المستوى العالمي. ومنذ الفترة 1990-1992، وهي الفترة المرجعية للهدف المذكور، لم ينخفض عدد ناقصي التغذية في البلدان النامية إلا بحدود 3 ملايين نسمة: أي من 823 مليوناً إلى 820 مليوناً.

ونظراً لنمو عدد السكان، فإنّ الانخفاض الطفيف في عدد الجوع أدّى إلى تدني نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية بثلاث نقاط مئوية - أي من 20 في المائة في الفترة 1990-1992 إلى 17 في المائة في الفترة 2001-2003. وهذا يعني أن التقدم حدث بالفعل لبلوغ الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في تخفيض نسبة ناقصي التغذية إلى النصف بحلول عام 2015. والنجاح في بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية يفترض تسريعاً ملحوظاً في معدل الانخفاض في نسبة ناقصي التغذية.

في نوفمبر/تشرين الثاني 1996، تعهد رؤساء الدول والحكومات من أكثر من 180 دولة أثناء مؤتمر القمة العالمي للأغذية باستئصال الجوع. وكخطوة مهمة تجاه هذا الهدف النبيل الذي طال انتظاره، ألزم زعماء العالم أنفسهم بما اعتبر هدفاً طموحاً ولكن يمكن تحقيقه على المدى المتوسط وهو تخفيض أعداد من يعانون نقص التغذية في العالم إلى النصف بحلول عام 2015 وذلك قياساً بمستوى 1990.

وبعد مرور عشر سنوات، لا يزال عدد ناقصي التغذية في العالم مرتفعاً للغاية. ففي الفترة 2001-2003، وبحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة، كان عدد ناقصي التغذية في العالم لا يزال بحدود 854 مليون نسمة: 820 مليوناً منهم في البلدان النامية و25 مليوناً في البلدان التي تمرّ بمرحلة تحوّل و9 ملايين في البلدان الصناعية. وعلى الرغم من التقدم في بعض البلدان،

ناقصو التغذية في 2001-2003 (بالملايين)

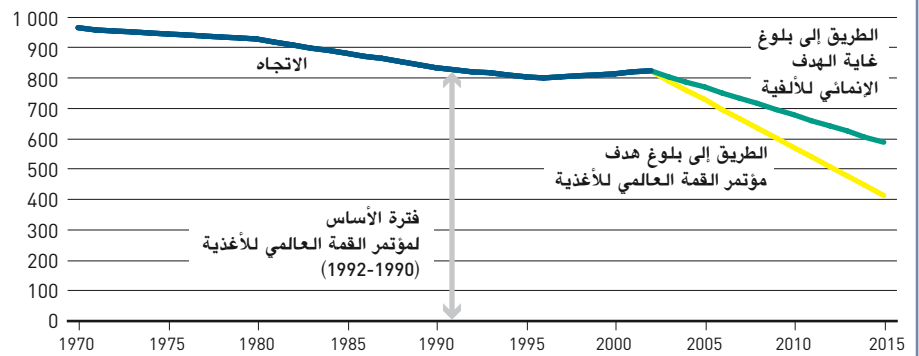


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

* باستثناء الصين والهند.

عدد ناقصي التغذية في العالم النامي

ناقصو التغذية بالملايين



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

الاتجاهات الإقليمية لنقص التغذية

ينطوي الركود العالمي في مجال خفض معدلات الجوع على تباين كبير بين الأقاليم، فقد شهدت آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تراجعاً إجمالياً في عدد ناقصي التغذية وفي انتشار نقص التغذية على حد سواء منذ الفترة المرجعية التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية. غير أن معدل التخفيض في الإقليمين ظل أقل من المعدل اللازم لبلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية بحلول عام 2015. كذلك لوحظ في آسيا والمحيط الهادي أن عدد ناقصي التغذية انعكس اتجاهه نحو الزيادة في الجزء الأخير من العقد، رغم استمرار التراجع في انتشار نقص التغذية. وانعكاس هذا الاتجاه تؤكد الأرقام المطلقة المسجلة في كل من الصين والهند في الفترة 2003-2001 مقارنة مع الفترة 1997-1995.

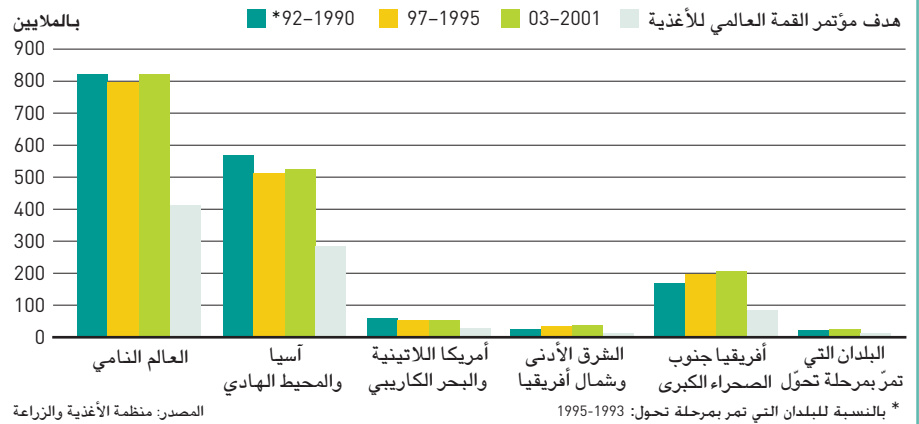
ومن جهة أخرى، ارتفع عدد ناقصي التغذية في فترة الإحدى عشرة سنة التي أعقبت الفترة المرجعية التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية وذلك في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهذا يعني استمرار الاتجاه المسجل في العقود الثلاثة الأخيرة على أقل تقدير في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومع ذلك، لا بد من التوقف عند التقدم الذي أحرز أخيراً في هذا الإقليم لخفض انتشار الجوع. فللمرة الأولى منذ عدة عقود، شهدت نسبة السكان ناقصي التغذية في الإقليم انخفاضاً ملحوظاً، من 35 في المائة في الفترة 1992-1990 إلى 32 في المائة في الفترة 2003-2001، بعدما بلغت 36 في المائة في الفترة 1997-1995. وهذا تطوّر يبعث على الأمل مع أن المهمة لا تزال صعبة للغاية في هذا الإقليم: فقد ازداد عدد ناقصي التغذية من 169 مليوناً إلى 206 ملايين، في حين أن بلوغ هدف مؤتمر

القمة العالمي للأغذية يستوجب خفض هذا العدد إلى 85 مليوناً بحلول عام 2015. أما إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، فهو الوحيد الذي شهد ارتفاعاً في عدد ناقصي التغذية وفي نسبتهم على حد سواء منذ 1990-1992، وإن كان ذلك انطلاقاً من مستوى متدنٍ في الأساس. ورغم الانخفاض الملحوظ في عدد ناقصي التغذية في حقبة السبعينات، استمرّ الاتجاه المتصاعد في العقود التالية. ولم يختلف عن هذه القاعدة العقد الذي أعقب الفترة المرجعية التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية، رغم تباطؤ معدل الزيادة في السنوات التالية. وفي البلدان التي تمرّ بمرحلة تحوّل، ارتفع عدد ناقصي التغذية بصورة طفيفة، من 23 مليوناً إلى 25 مليوناً. ويعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى الأرقام الأعلى المسجلة في رابطة الدول المستقلة، حيث يوجد القسم الأكبر من ناقصي التغذية في الإقليم.

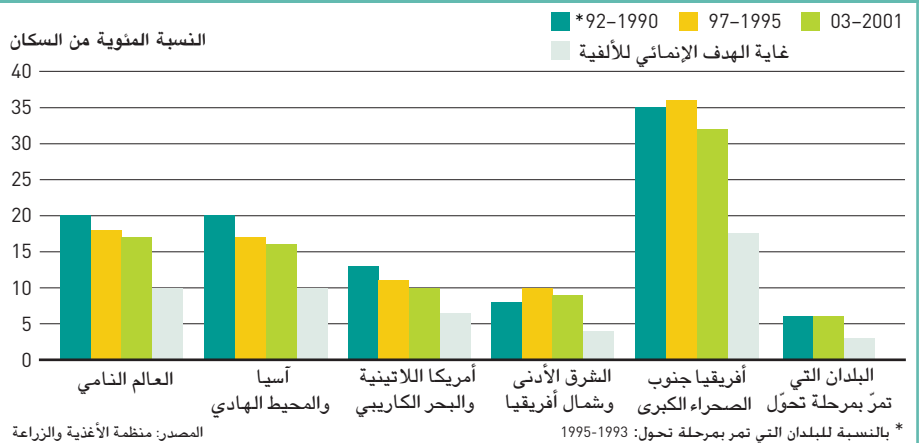
نقص التغذية في الفترة المؤدية إلى عام 2015

على الرغم من التقدم البطيء والشاق الذي أحرز على المستوى العالمي في الحد من الجوع خلال العقد المنصرم، تظهر دلائل إيجابية من بعض أحدث توقعات منظمة الأغذية والزراعة، التي تشير إلى احتمال حدوث تسارع في المستقبل. فمن المتوقع أن ينخفض انتشار الجوع في البلدان النامية كمجموعة بمقدار النصف تماماً، أي من المعدل الأساسي (في الفترة 1992-1990) البالغ 20.3 في المائة إلى 10.1 في المائة في عام 2015. وإذا ما حدث ذلك، ستتحقق غاية الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بالحد من الجوع. ولكن لا يمكن أن يُقال نفس الشيء عن التزام مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وذلك لأن من المتوقع أن يظل عدد ناقصي التغذية في عام 2015 متجاوزاً العدد المستهدف بما يبلغ 170 مليوناً من الجياع. وليس من المتصور أن ينخفض عدد ناقصي التغذية في جميع الأقاليم النامية. فمن المتوقع أن يبلغ شرق آسيا فقط هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. أما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، فمن المتوقع، على العكس من ذلك، أن يشهدا زيادة في ناقصي التغذية لديهما، حيث ترتفع أعدادهم في عام 2015 عن الأعداد في الفترة 1992-1990. كما أن

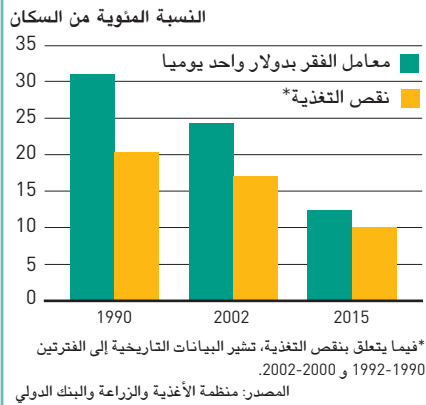
عدد ناقصي التغذية وهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية



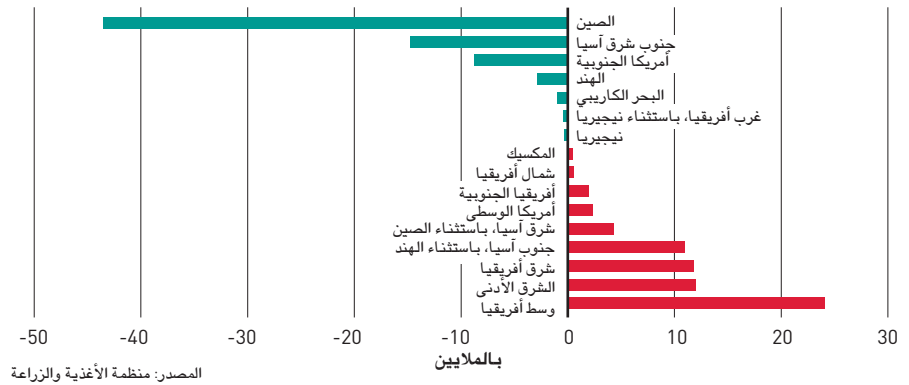
نسبة ناقصي التغذية وغاية الهدف الإنمائي للألفية



الفقر ونقص التغذية



التغيرات في عدد ناقصي التغذية بحسب الأقاليم الفرعية من 1992-1990 إلى 2003-2001



وتوقعات معدلات الفقر ونقص التغذية إلى أن غاية الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية (تخفيض نسبة الفقر بمعدل النصف بحلول عام 2015) ستتحقق في السيناريو الأساسي، وهي إشارة لها أهميتها. وتستخدم منهجيات مختلفة لتقدير الفقر ونقص التغذية، والأرقام لا يمكن مقارنتها مباشرة. ومع ذلك، فإن إلقاء نظرة عن كثب على اتجاهات كلا المؤشرين في البلدان النامية يكشف أن الفقر انخفض بسرعة أكبر من انخفاض نقص التغذية. وتشير توقعات البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بهذين المؤشرين إلى أن هذا الاتجاه سيستمر.

مما سبق، يتضح أن انخفاض الفقر لا يعود بالفائدة بدرجة متناسبة على الفقراء الذين يعانون نقص التغذية أيضا. ومع أن أسباب تباطؤ معدل انخفاض الجوع ليست واضحة، فإن الجوع نفسه قد يكون من العوامل المهمة التي تشكل عائقا حول دون الإفلات من الفقر (مصيصة الجوع). والجوع ليس نتيجة للفقر فحسب، بل هو أيضا سبب من أسبابه، وهي يُضعف الإمكانات الإنتاجية للأفراد والأسر والدول بأكملها.

وإحدى الانعكاسات السياسية المهمة لهذه العلاقة هي أن الجوع، في حالة عدم اتخاذ تدابير هادفة، سيقوّض الجهود الرامية إلى الحد من الفقر في العالم. فنمو الدخل، رغم ضرورته، لا يكفي دائما لاستئصال الجوع. واتخاذ تدابير محددة موجهة مباشرة إلى ضمان إمكانية الحصول على الغذاء يمثل عنصرا لا غنى عنه من عناصر الجهود الفعالة للقضاء على الجوع.

فيها بين 29 و72 في المائة من السكان ويبلغ متوسط نسبة الانتشار 42 في المائة. ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان هذه البلدان الذي يبلغ حاليا 580 مليونا ليصل إلى 1.39 مليار نسمة بحلول عام 2050. وباستطاعة العديد من هذه البلدان، رغم سجلها التاريخي الضعيف، أن تحقق زيادات كبيرة وذلك بمنح الأولوية لتنمية الإنتاج الغذائي المحلي، مثلما فعلت بلدان أخرى في الماضي.

نقص التغذية والفقر

سيساهم النمو في نصيب الفرد من الدخل في التخفيف من وطأة الجوع، وذلك بالحد من الفقر وزيادة نصيب الفرد من الطلب على الأغذية. ومن المتوقع أن ترتفع معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع التسعينات في معظم الأقاليم ومجموعات البلدان. وتشير اتجاهات

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وجنوب آسيا، رغم توقع بلوغهما غاية الهدف الإنمائي للألفية، ليسا على الطريق نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. ومن المرجح أن تنعكس اتجاهات تزايد أعداد ناقصي التغذية في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ولكن جنوب آسيا هو وحده بين هذه الأقاليم الثلاثة الذي يُتوقع أن يبلغ غاية الهدف الإنمائي للألفية.

وسيكون الحد من الجوع صعبا على وجه الخصوص بالنسبة للبلدان التي اتسمت تاريخيا بارتفاع شديد في معدلات انتشار الجوع، وانخفاض شديد في استهلاك الأغذية (أقل من 2 200 سعر حراري للفرد يوميا في الفترة 1999-2001)، وكذلك انخفاض توقعات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات النمو السكاني، ومحدودية قاعدة الموارد الزراعية. ويندرج اثنان وثلاثون بلدا في هذه الفئة من البلدان التي تتراوح معدلات نقص التغذية

توقعات نقص التغذية في العالم النامي

انتشار نقص التغذية (النسبة المئوية من السكان)	عدد ناقصي التغذية (بالملايين)	
	2015	1992-1990
غاية الهدف الإنمائي للألفية	2015	1992-1990
البلدان النامية	10.2	10.1
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	17.9	21.1
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	3.8	7.0
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	6.7	6.6
جنوب آسيا	13.0	12.1
شرق آسيا*	8.3	5.8

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

* بما في ذلك جنوب شرق آسيا.

نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

دروس مستفادة في مجال تخفيض الجوع

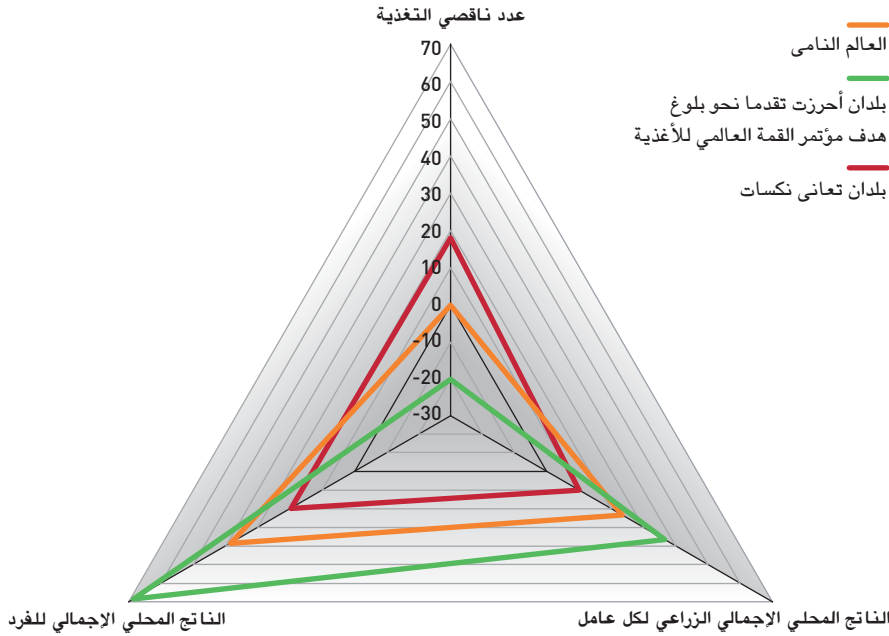
عند زيادة جهودنا لبلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وعند توسيع مجالات التقدم، يمكن أن تكون التجارب السابقة مرشدا لا غنى عنه في ما يتعلق بالاتجاهات العامة للسياسات. وفي ما يلي بعض الدروس المتعلقة بالسياسات المأخوذة من النجاحات والإخفاقات السابقة في مجال تخفيض الجوع.

- تخفيض الجوع ضروري من أجل تسريع التنمية وتخفيض الفقر.
- النمو الزراعي ضروري من أجل تخفيض الجوع.
- يمكن للتكنولوجيا أن تساهم، ولكن بالشروط الصحيحة.
- الاستثمار العام ضروري من أجل النمو الزراعي.
- المساعدات الإنمائية لا تستهدف أكثر البلدان احتياجا.
- السلام والاستقرار هما شرطان ضروريان لتخفيض الجوع والفقر.

طريق مزدوج المسار - نهج مُجرب وفعال

يشير تركيز الجوع في المناطق الريفية إلى أنه ليس بالإمكان تحقيق تخفيض مستمر للجوع دون توجيه اهتمام خاص بالتنمية الزراعية والريفية. وتلك البلدان التي تمكنت من تخفيض الجوع لم تحقق نموا اقتصاديا شاملا وسريعا فحسب ولكنها تمكنت أيضاً من تحقيق مكاسب كبيرة في الإنتاجية الزراعية تزيد عن المكاسب لدى البلدان التي تعاني نكسات أو حالات ركود. وهذا يعني أن الاستثمارات واسعة النطاق في الزراعة وفي الاقتصاد الريفي هي شرط لا بد منه للإسراع في تخفيض الجوع. والقطاع الزراعي هو بطبيعة الحال أداة النمو للاقتصادات الريفية جميعها، كما أن زيادة الإنتاج الزراعي القائم على الإنتاجية يمكن أن تزيد من الإمدادات الغذائية وتخفف أسعار الأغذية في الأسواق المحلية، وتزيد الدخل الزراعي، وتعطي دفعة للاقتصاد المحلي وذلك بتوليد الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليا.

نقص التغذية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي الزراعي لكل عامل (النسبة المئوية للتغير، 1990-1992 إلى 2001-2003)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي

تبذل من أجل تنشيط النهج المزدوج، على اعتبار أنه الإطار الاستراتيجي الرئيسي لتخفيض معدل الجوع، في صدارة مبادرات تخفيض الفقر على كافة الأصعدة. وفي عالم لديه من الوسائل ما يكفي لتوفير الغذاء لسكانه، يصبح استمرار الجوع عارا على العالم. لقد تعلمنا من التجارب كثيرا. إننا نعلم ما يجب عمله لتسريع الخطى نحو عالم خالٍ من الجوع. وهناك أكثر من 850 مليون شخص ينتظرون ما يمكن عمله. ومن الضروري إعطاء دفعة كبيرة لجهودنا الرامية إلى بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وهو تخفيض الجوع. وفي الإمكان بلوغ هذا الهدف إذا توافرت الإرادة السياسية.

ومن المفهوم جيدا حتى الآن، أن الجوع يهدد صحة الأفراد وإنتاجيتهم وجهودهم من أجل الهروب من الفقر. لذلك، فإن المضي بخطى سريعة في مجال تخفيض الجوع يحتاج إلى اتخاذ تدابير مباشرة لمساعدة الفقراء وناقصي التغذية على الخروج من شرك الجوع والفقر. ويوضح الدليل التجريبي المأخوذ عن عدد كبير من البلدان أن التدابير المباشرة والموجهة نحو الأهداف تساهم بشكل كبير في تخفيض الجوع والفقر على السواء.

وإتباع نهج مزدوج، يركز على العمل المباشر ضد الجوع إلى جانب التركيز على التنمية الزراعية والريفية، يعتبر وسيلة فعالة لإتاحة إمكانيات جديدة لسبل المعيشة أمام أكثر الناس تعرضا وأكثرهم معاناة من انعدام الأمن الغذائي، إلى جانب إتاحة نوعية حياة أفضل لهم. لذلك، ينبغي أن تأتي الجهود التي

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال:

Majid Chaar
Chief, Media Relations Branch
Information Division
Food and Agriculture Organization
of the United Nations
Telephone: (+39) 06 57053528
E-mail: majid.chaar@fao.org

FIVIMS Secretariat
Economic and Social Department
Food and Agriculture Organization
of the United Nations
Telephone: (+39) 06 57053354
E-mail: fivims-secretariat@fao.org

